Distribution: Limited GC 28/INF.4 31 January 2005
Original: English Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

مجلس المحافظين – الدورة الثامنة والعشرون

روما، 16–17 فبراير/شباط 2005

مناقشات مائدة مستديرة

تحقيق الهدف الإنمائي للألفية الرامي إلى خفض عدد الفقراء إلى النصف بحلول العام 2015: التشارك في التجارب بين آسيا والمحيط الهادي وأفريقيا الغربية والوسطى

مناقشات موجزة للموضوع

1 - توجه الأهداف الإنمائية للألفية الاهتمام إلى الأبعاد العديدة للحرمان الذي يؤثر في شرائح كبيرة من سكان العالم النامي، وإلى ضرورة الحد كثيرا من هذا الحرمان بحلول العام 2015. ورغم أن هذه الأهداف مرتبطة ببعضها البعض إلا أن أكثرها أهمية هو خفض نسبة "فقراء الدولار" (أي نسبة من يعتمدون في معيشتهم على أقل من دولار أمريكي في اليوم) إلى النصف في الفترة 1990–2015. ويعتبر تحقيق هذا الهدف في إقليم آسيا والمحيط الهادي – لا سيما في جنوب آسيا – مسألة شديدة الأهمية لأن هذه الفئة كانت تضم 466 مليون نسمة من بين 1.2 مليار من هؤلاء الفقراء في عام 1990.

2 - وللأسف سيواجه معظم بلدان إقليم أفريقيا الغربية والوسطى صعوبات في تحقيق هذه الأهداف. ذلك أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في هذا الإقليم يعني تحرير ما يربو على 60 مليون نسمة من أسر الفقر، منهم 45 مليون نسمة يعيشون في المناطق الريفية. ويعتبر الفقر الريفي هو الطابع الأغلب على الفقر عموما في هذا الإقليم حيث يشكل سكان الريف ما لا يقل عن 75% من الفقراء والجوعى. وتتنزع الغالبية العظمى منهم مقومات البقاء على قيد الحياة من الزراعة، ومن ثم فإن التنمية الزراعية تسهم بشكل مباشر في تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتعلق بالحد من الفقر فضلا عن أهداف عديدة أخرى.

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

3 - والطابع الريفي يميز أيضا الغالبية العظمى من حالات الفقر المدقع على الصعيد العالمي. وحتى مع حلول عام 2025، عندما يتوقع أن تعيش أغلبية سكان العالم في المناطق الحضرية سيظل معظم "فقراء الدولار" من سكان الريف. وهكذا ستقوم التنمية الزراعية والريفية بدور حيوي في الحد من الفقر. وبناء على ذلك، سوف تستعرض الوثائق المعروضة على المائدة المستديرة مدى التقدم المحرز في بلوغ الهدف الإنمائي للألفية المتعلق بالحد من الفقر، وستتولى تقدير توقعات تحقيقه بحلول العام 2015، وتحديد أولويات التعجيل بالحد من الفقر في إقليمي آسيا والمحيط الهادي، وأفريقيا الغربية والوسطى.

4 - وتتيح مناقشات المائدة المستديرة الفرصة لتبادل المعلومات والمعارف بين الإقليمين فيما يتعلق بالاتجاهات الحديثة والتطورات المحتملة والدروس المستفادة من تجارب البلدان التي حققت بالفعل هذا الهدف أو هي في سبيلها إلى تحقيقه.

إقليم آسيا والمحيط الهادي

5 - **يبين** أحد التقديرات الأخيرة أن الفقر انخفض في الفترة بين مطلع التسعينات ونهايتها من 34 إلى 24 في المائة في آسيا والمحيط الهادي. وبرغم أن ذلك يمثل تقدما كبيرا إلا أنه يعني أيضا أن هناك 768 مليون نسمة في الإقليم لا يزالون يعتمدون في معيشتهم على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم. وحقق عدد من بلدان شرق وجنوب شرق آسيا، بما في ذلك الصين وإندونيسيا وفيتنام، الأهداف المحددة لها. غير أن التقدم المحرز في جنوب آسيا يعتبر أبطأ كثيرا باستثناء الهند التي شهد عقد التسعينات خفضا كبيرا في معدل الفقر فيها.

6 - تشير الدلائل المتاحة إلى وجود صلة قوية بين النمو والحد من الفقر. غير أن مدى ترجمة النمو إلى خفض للفقر يتفاوت من بلد لأخر. وسجل العديد من بلدان الإقليم في التسعينات زيادة في التفاوت بين مستويات الدخل. ويعبر هذا الوضع، بشكل عام، عن التحول من فترة اتسمت بإجراءات سريعة لتحقيق العدالة في الاستفادة من نتائج التنمية الزراعية والريفية إلى النمو الذي يركز بشكل أكبر على المناطق الحضرية والذي يعتمد في قوته الدافعة على تصدير الصناعات والخدمات، وإن استمرت معظم اليد العاملة تعتمد على الزراعة.

7 - فيما يتعلق بالحد من الفقر، توجد أشكال من عدم المساواة أهم من غيرها. وتشمل الأشكال المهمة عدم المساواة في توزيع الأصول، لا سيما الأرض ورأس المال البشري ورأس المال النقدي، والوصول إلى الأصول العامة مثل البنية الأساسية الريفية. وبعبارة عامة ينبغي لجدول الأعمال المواتي للفقراء أن يتضمن إجراءات لتخفيف عدم المساواة الحالي في مستويات الدخل مع تيسير الوصول إلى الأصول المولدة للدخل وخلق فرص العمل الجديدة.

8 - جاء في تقدير تم إعداده في عام 2003، أن إقليم آسيا والمحيط الهادي بشكل عام، وعددا من الدول الكبيرة في الإقليم ينتظر أن تحقق الهدف الإنمائي للألفية المتعلق بخفض عدد الفقراء إلى النصف بحلول عام 2015. غير أن هذا التقدير لم يحلل كيف يؤثر النمو الزراعي والتجارة والعوامل المؤسسية في الحد من الفقر من خلال تأثيرها على النمو الإجمالي للدخل. وقد أجري تحليل اقتصادي تعدادي بغرض تعميق فهمنا لتأثير تغير السياسات في بلوغ الهدف

الإنمائي للألفية للحد من الفقر. وشمل ذلك تعزيز الإنتاجية الزراعية والنمو الإجمالي والحد من عدم المساواة في الدخل ومواصلة التحسينات المؤسسية. وفيما يلي النتائج الرئيسية التي توصل إليها التحليل:

- في شرق آسيا، يفوق النمو الفعلي المعدل المطلوب لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في خفض عدد الفقراء إلى النصف، بينما يقل معدل النمو في جنوب آسيا عن المعدل المطلوب. ومن ثم فالحاجة أكبر إلى التعجيل بالنمو في جنوب آسيا.

- غير أن المعدلات المطلوبة للنمو الزراعي تعتبر أعلى من المعدلات القائمة حاليا في شرق آسيا وجنوبها على السواء.

- إن النمو المتواضع المقترن بالحد من عدم التكافؤ في توزيع الدخل سيعزز كثيرا من أثر الحد من الفقر على المستويين شبه الإقليمي والقطري.

- حتى التحسينات المتواضعة في النوعية المؤسسية ترتبط بالتأثير الإيجابي الكبير على الدخل ومن ثم على الفقر. وشمل التحليل مجالات مثل الشفافية والمساءلة في المؤسسات المحلية، وحكم القانون، والاستقرار السياسي، ومكافحة الفساد.

9 - بعض العناصر الرئيسية في استراتيجية النمو المناصر للفقراء في ظل عالم يسير بسرعة في طريق العولمة تشتمل ما يلي: وجود نظام سليم وصادق للسياسات الكلية؛ زيادة الإنتاجية الزراعية لمؤازرة النمو الشامل لاسيما في المناطق الأقل حظا التي يتركز فيها الفقراء؛ توفير حقوق فعالة لملكية النساء للأرض؛ تنويع الاقتصاديات الريفية من خلال توفير فرص العمل غير الزراعي؛ وتيسير وصول الفئات المحرومة (مثل شعوب القبائل والنساء) إلى الأسواق والائتمانات وغير ذلك من الخدمات المالية. ومن جهة أخرى، فإن إتباع نهج تدريجي في الإصلاح والترتيب المناسب للتغييرات السياساتية مسائل حاسمة في تحقيق النمو المستدام. ويمكن لزيادة الشفافية والمساءلة في المؤسسات المحلية أن تطلق العنان لإجراء تغييرات كبيرة في السياسات وتنفيذها مع تحقيق نتائج أفضل للفقراء.

10 - لابد للحكومات من أن تتخذ موقفا مسبقا يحفز على النمو، ويقلل من عدم المساواة، ويحمي الضعفاء، وإتباع عملية أدق شمولا للمستهدفين من التنمية. وسوف تكتسب هذه الاستراتيجية أهمية أكبر مع انخفاض مستوى الفقر نظرا لأن الحكومات والجهات الأخرى ستجد لزاما عليها معالجة الجيوب المتبقية من الفقر الحاد.

إقليم أفريقيا الغربية والوسطى

11 - أحرز عدد من البلدان نجاحات ملحوظة، كما توجد قصص نجاح عديدة تتعلق بالتنمية الزراعية في الإقليم. وتحققت كذلك إنجازات في تنمية المحاصيل التصديرية والغذائية، وسوف يتحقق المزيد من التحسن في هذا المجال.

12 - ويوجد عدد من العوامل المحركة في الإقليم كان لها تأثيرها على التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وسوف يستمر تأثيرها هذا خلال السنوات العشر القادمة. وتشمل هذه العوامل:

- عدم الاستقرار السياسي والصراعات المدنية في عدد من البلدان؛
- ارتفاع معدل نمو السكان والهجرة المستمرة والمتزايدة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية (فضلا عن الهجرة من البلدان غير الساحلية في إقليم الساحل إلى البلدان الساحلية)؛
- تفاوت التقدم المحرز في تحسين أسلوب التسيير والإدارة والنوعية المؤسسية على جميع المستويات (تطوير المؤسسات العامة والهيئات اللامركزية، والمجتمع المدني والمنظمات الأهلية)؛
- اندفاع التحرك نحو الأسواق المفتوحة والتجارة الحرة (مع عدم توافر الدليل على تحقيق فوائد تتعلق بالنمو الاقتصادي والحد من الفقر).

13 - وعند النظر إلى المستقبل، يجب ألا يغيب عن الأذهان أن التوترات قائمة وستظل قائمة بين النظم التقليدية للالتزامات الاجتماعية، المعلن عنها في جميع بلدان الإقليم، وبين مبدأ السلامة الاقتصادية الذي يحكم العديد من الإجراءات العلاجية السياساتية والنهج الاستثمارية التي يروج لها المجتمع الدولي وتطبقها بلدان أفريقيا الغربية والوسطى بدرجات متفاوتة من الأداء.

14 - وبينما ستواجه بلدان الإقليم في مجموعها صعوبات في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015، فمن المهم بيان أن الأداء يتفاوت كثيرا بين بلدان الإقليم حيث يستطيع عدد قليل من البلدان، مثل بنين وغانا، التي حققت تحسينات أعلى بعض الشيء، أن تحقق هدف رفع مستوى الدخل وبعض الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية المتعلقة بمؤشرات الصحة والرفاهية. ومن جهة أخرى، سوف تتخلف البلدان المتأثرة بالحروب كثيرا عن تحقيق أي من هذه الأهداف.

15 - يعتبر إحلال السلام والاستقرار شرطا لا غنى عنه لتحقيق التقدم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. والواقع أن التحديات الماثلة أمام البلدان التي تتعرض للصراعات، أو أصبحت في وضع هش بعد هذه الصراعات، تكمن في تجنب الانزلاق نحو هوة التدهور. وقد تحقق تقدم مؤثر نحو السلام في الكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية الشعبية، وليبيريا، وسيراليون، لكن السلام لا يزال هشا في هذه البلدان. وقد تدهور الوضع بشدة في كوت ديفوار، ونظرا لأهميتها الاقتصادية لبلدان الساحل المجاورة لها فإن هذا التدهور يمكن أن يؤثر بالسالب على قدرة هذه البلدان على تحسين الأداء في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبالنظر إلى أن البلدان التي تأثرت بالصراعات المدنية تضم نحو ربع سكان الإقليم، فإن أداءها سوف يؤثر كثيرا على مجمل تقدم الإقليم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

16 - تعتبر النوعية المؤسسية عاملا رئيسيا في التنمية الاقتصادية والحد من الفقر. ولا بد من تعزيز قدرة المؤسسات العامة العاملة في القطاع الريفي على الاستجابة لمشكلة الفقر حتى يتسنى الحد من الفقر وتعزيز قطاع الزراعة كمحرك للتنمية. وبناء على ذلك، ستؤثر طبيعة وخطى الإصلاح المؤسسي تأثيرا كبيرا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، ثمة ما يدعو إلى الأمل. فقد حقق عدد من بلدان أفريقيا الغربية تقدما ملحوظا في تطوير المجتمع المدني على مدى العقد الماضي أو نحوه. وازدهرت منظمات المزارعين في بلدان عديدة وأصبحت تشترك اشتراكا وثيقا في حوار السياسات. والمطلوب أيضا إحراز المزيد من التقدم في تحقيق اللامركزية في

المناطق الريفية، بما يضمن تعزيز قدرة الريفيين على التعبير عن طلباتهم وإدارة الاستثمارات الاجتماعية والاقتصادية المواتية للفقراء.

17 - توجد حاجة ماسة تدعو الحكومات الأفريقية إلى زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي والريفي. ومن أهم الدروس المستفادة من نجاحات البلدان الآسيوية أن الاستثمار العام في التنمية الزراعية والريفية مسألة حيوية. وتخصص حكومات البلدان الآسيوية حاليا نسبة من الإنفاق على هذا القطاع أكبر كثيرا مما تخصصه الحكومات الأفريقية، وإن كان مؤتمر قمة الاتحاد الإفريقي في مابوتو قد تعهد في عام 2003 بتخصيص ما لا يقل عن 10% من الميزانيات الوطنية للتنمية الزراعية، وهو أمر يدعو للتفاؤل.

18 - تأثرت بلدان أفريقيا الغربية والوسطى تأثرا شديداً بالتسارع في خطى العولمة، حيث أثر ذلك في جميع القطاعات، لاسيما قطاعي الزراعة والأغذية. وعموما، تعتبر بلدان أفريقيا الغربية والوسطى من بين أكثر البلدان انفتاحا على الاقتصاد العالمي. وقد أدت إجراءات التصحيح الهيكلي إلى خفض الإجراءات الحمائية انخفاضا ملحوظا في التسعينات في معظم هذه البلدان. وتم تحرير أسواق المدخلات والناتج الزراعي وتم إلغاء جميع مجالس التسويق الزراعي تقريبا أو خصخصتها. ولكن للأسف، شهدت حالات عديدة عدم اقتران ذلك باتخاذ التدابير لتمويل نقل المسؤولية الضرورية إلى القطاع الخاص أو منظمات المزارعين. ويتعين مضاعفة الجهود خلال العقد القادم لاتخاذ تدابير تمكينية تساعد الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص على أن يتحركوا بشكل أكثر فاعلية لسد الفراغ الذي أوجده تحرير الأسواق.

19 - لا شك في أن تطور بنيان التجارة الدولية والإقليمية سيؤثر بشدة في النمو الاقتصادي والفقر في الإقليم خلال العقد القادم. غير أن طبيعة هذا الأثر لا تزال مبهمة أمام الجهات الفاعلة الإقليمية. ويجب أن تكون الجهات الفاعلة الإقليمية على دراية أفضل بتطورات مثل مؤتمر الدوحة لمحادثات منظمة التجارة العالمية، والهيكل السياساتي الجديد لاتفاقيات التجارة بين بلدان الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، وبلدان الكاريبي والمحيط الهادي، حتى يمكن لهذه الجهات الفاعلة أن تتخذ المواقف التفاوضية المناسبة والاستعداد بقدر كاف لمواجهة البيئة التنافسية الجديدة.

هيكل المائدة المستديرة

20 - تكمن الأهداف الرئيسية للمائدة المستديرة في تقدير مستوى أداء البلدان الرئيسية في إقليمي المحيط الهادي وأفريقيا الغربية والوسطى فيما يتعلق بتحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في خفض عدد الفقراء في العالم إلى النصف بحلول عام 2015، وتقاسم الدروس المستفادة من تجارب البلدان التي حققت، أو هي في سبيلها إلى تحقيق، هذا الهدف. وسوف يقدم الصندوق عروضا بالشرائح التصويرية توجز النتائج والخلاصات الرئيسية للوثائق المعروضة بغرض حفز المناقشات. وسوف يتولى اثنان من الخبراء من كل إقليم التعليق على العروض، ويعقب ذلك إجراء مناقشة عامة. وسوف يتناوب وزراء من آسيا وأفريقيا الغربية والوسطى رئاسة المائدة المستديرة.